Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672
مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672
https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i2

أثر الوهم في الوضع اللغوي

أ.د رياض يونس كريم السواد
جامعة ذي قار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية/ذي قار/العراق ryalsawad@yahoo.com.
حسين عمار جاسم
جامعة ذي قار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية/ذي قار/العراق ghj7aai9@gmail.com

الملخص

تعد ظاهرة الوضع سببا أساسياً في الفهم الخاطئ للآراء , والنقص الشائع للاستقراء التام للموضوعات النحوية واللغوية , اذ يجب على الباحث المتمحص أن يلج أسرار الكتب اذا ما اراد ان ينقل نصا منها , وعليه الا يغير في قصدية النص الأصلي , فإن غيّر ذلك النص حصل الوضع عمدا أو سهوا ، وهذا التغيير الحاصل للنصوص ينتج عنه الوضع , إذ قد تفسر النصوص الموضوعة تفسيرا ينسب لصاحب النص الأصلي , إلا أنه لم يقل ذلك , وما ان طال الزمن حتى وجدنا تلك النصوص الموضوعة قد نقلها آخرون , مما أدى لشيوع هذه الظاهرة ، يهدف هذا البحث الى دراسة أثر الوهم في الوضع اللغوي والنحوي عند العرب , اذ إن كثيرا من الاراء والنظريات قد وضعت على النحويين وهماً , ولم يتحرّ عنها واضعوها , ولم يتتبعوا أقوال النحوي المبثوثة في كتبه أولا , وفي كتب معاصريه ثانيا , فتارة نجد الواضعين ينقلون آراء العالم عن غيره , وينسبون اليه أقوالا لم يذكرها هذا العالم تارة أخرى, فينتج عن الوضع تغيير في الاراء والقواعد ، وتعددت الأسباب التي أدت لوقوع الباحثين في الوهم , فمنها ما كان لاختلاف النقل سببا للوضع , أو اعتماد آراء المتأخرين , وقد يكون الوهم ناتجا عن سوء الفهم لدى الباحث , أو نتيجة للاضطراب الذي ينتج عن نقل النصوص , فهذه الاسباب كلها أدت الى الوقوع في الوهم مما أدى الى وضع قواعد وعلل لم يقلها أصحابها , بل وضعت عليهم وهماً .

الكلمات المفتاحية : ظاهرة الوضع، الوهم , اختلاف النقل , سوء الفهم , الاضطراب .

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672
مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672
https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i2

The Impact of Illusion on the Linguistic Situation

Riyad Younes Karim
University of Thi-Qar / College of Education for Human Sciences/thigar/Irag/
ryalsawad@yahoo.com.
Hussein Ammar Jassim
/University of Thi-Qar / College of Education for Human Sciences/thigar/Irag
ghj7aai9@gmail.com

Abstract
The phenomenon of misattribution is a fundamental cause of the misunderstanding of opinions and the widespread lack of comprehensive induction in grammatical and linguistic subjects. A meticulous researcher must delve into the depths of books if they intend to quote a text from them, and they must not alter the original intent of the text. If they modify that text, misattribution occurs—whether intentionally or unintentionally." This alteration in texts leads to a problematic situation, as the modified texts may be interpreted in a way attributed to the original author, even though they did not actually state such a meaning. Over time, these modified texts were transmitted by others, leading to the widespread prevalence of this phenomenon." This research aims to examine the influence of misconception (*wahm*) on linguistic and grammatical frameworks among Arab scholars. Many opinions and theories have been erroneously attributed to grammarians without proper verification, as their proponents failed to thoroughly investigate the original works of these scholars or the writings of their contemporaries. Often, later scholars would cite a linguist's views indirectly, attributing to them statements they never made, leading to distortions in linguistic principles and rules. Several factors contributed to these misconceptions. Some arose from discrepancies in transmission, while others stemmed from uncritically adopting the views of later scholars. Misinterpretation by researchers or inconsistencies in quoting texts also played a role. Collectively, these factors led to the formulation of rules and explanations falsely ascribed to early grammarians—rules they never endorsed, but which were imposed upon them due to misconceptions.

Keywords: Phenomenon of Fabrication , Illusion, Discrepancy in Transmission , . Misunderstanding , Disorder

المقدمة

الوهم والسهو من العوامل التي أثرت في اللغة العربية ونحوها، سواء في عملية النقل والرواية أو في التفسير والاستنباط. فقد أدى الوهم (الخطأ في الفهم أو التصور) والسهو (النسيان أو الغفلة) إلى ظهور بعض الاختلافات في القواعد النحوية واللغوية، كما ساهم في تعدد الآراء بين العلماء. وللوهم أشكال متعددة منها :

1. في رواية اللغة والشعر:

وقع بعض الرواة في الوهم عند نقلهم للشعر الجاهلي أو النصوص العربية الفصيحة، مما أدى إلى تحريف بعض الكلمات أو إسقاطها. ووهم بعض النحاة في تفسير بعض الشواهد الشعرية، مما أثر على استنباط القواعد.

2. في الاستشهاد النحوي:

اعتمد النحاة على شواهد شعرية ونثرية، لكن بعضها كان مشكوكًا في صحته بسبب الوهم في النقل. وكذلك بعض القراءات القرآنية المختلف فيها قد تكون ناتجة عن سهو أو وهم في الرواية.

3. في تأويل القواعد النحوية:

اختلف النحاة في تفسير بعض الظواهر اللغوية بسبب الوهم في فهم السياق أو التركيب.فالخلاف حول "نواسخ الابتداء" أو بعض أحكام العوامل النحوية قد يكون ناتجًا عن فهم خاطئ.

4. في تصحيح الأخطاء الشائعة:

بعض الأخطاء النحوية الشائعة بين العامة نتجت عن الوهم في تقليد لهجات معينة أو سوء الفهم.أثر ذلك على تطور النحو أدى الوهم والسهو إلى تعدد الآراء النحوية، مما أغنى النقاش العلمي بين المذاهب النحوية (مثل البصرية والكوفية)

أولاً : الوهم والوضع في اللغة والاصطلاح :

الوهم في اللغة : وهمت الشيء أهمه وهما , وتوهمته : وقع خلدي , وشيء موهوم ومتوهم (الزمخشري ، 1998 ، ص 511) وفي لسان العرب : وهمت في كذا , أي : غلطت ... , ووهم بكسر الهاء : غلط وسها , وأوهم في الحساب كذا أسقط (ابن منظور ، 1414هـ ،643/12).

وفي الاصطلاح : الوهم رجحان جهة الخطأ (التهانوي ، 1996 ، 1153/2) , وقيل أنه : ((نوع من التخيل العقلي لأمور غير موجودة يبني عليها الانسان تصرفا معينا , فإن صحّ توهمه انتهى الى تبيين ومعرفة واذا لم يصح انتهى الى الغلط والسهو)) (الطويل سيد رزق ، 1985 ، ص72)

ومعناه في الصرف :((انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها وتجري عليها صورها الاشتقاقية اطرادا على نسق معين)) (الأثري محمد بهجة, 1991 ، ص122) وهو اعم واشمل من التوهم وشموليته جاءت من عدم اختصاصه بعلم دون آخر.

: الوضع في اللغة والاصطلاح :

الموضوع لغة :اسم مفعول من وضع الشيء يضعه -بالفتح- وضعا حطه واسقطه والضعه خلاف الرفعه في القدر وقيل الموضوع الملصق يقال : وضع فلان على فلان كذا: الصقه به(ابن منظور ، 1414هـ ، 396/8_397)

والصنع والوضع هنا بمعنى واحد ويدور حول الكذب والاختلاق ((ووضع الشيء ووضعا : اختلقه)) (الزبيدي ، 2001 ، 326/22) والمراد بالموضوع في اصطلاح المحدِّثين : الكذب المختلق المصنوع (الكناني أبو الحسن ، 1399 هـ ، 5/1)

وقال الازهري(370هـ):((وضعت الشَّيْء أَضَعهُ وضعا، وَهُوَ ضدّ رفعته. وَرجل وضيع، وَقد وضُع يَوْضُع وَضَاعة وضَعَةً. وَهُوَ ضدّ الشريف ووُضِع فلَان فِي تِجَارَته فَهُوَ مَوْضُوع فِيهَا إِذا خسِر فِيهَا)) (الأزهري ، 2001 ، 47/3)

وقال ابن فارس (393هـ) : ((الواو والضاد والعين: اصل واحد يدل على الخفض للشيء وحطِّه . ووضعته بالارض وضعا ... ووُضِع في تجارته يوضع : خسر ...الوضيع الرجل الدنيُّ... والرجل الموضَّعُ : الذي ليس بمستحكِمِ الامر)) (ابن فارس ،1399هـ - 1979م ، 117/6 – 118)

وقال ابن منظور(911هـ) :((الوضع ضد الرفع ... ووضع الشيء ووضعا اختلقه ,وتواضع القوم على الشيء اتفقوا عليه . والضَّعه والضِّعةُ : خلاف الرِّفعه في القدر , والاصل وِضعَةٌ ... ورجل وضيع ضد الشريف ... والوضيع :الدنيء من الناس والتواضع التذلل وتواضع الرجل : ذل وتواضعت الارض انخفضت)) (ابن منظور ، 1414هـ ، 396/8)

والموضوع او المصنوع هو ذلك الشعر الذي يصوغه احد الرواه مماثلا لشعر شاعر قديم ثم يزعم انه له(ابن عيضة ، ص277)

وقيل المراد بالموضوع او المصنوع ما كان كذبا مصمتا او صدقا مشوبا ببعض التلبيس (الرافعي ، 343/1) , ومعناه ان العرب لم تقله وهو يختلف عن المولد والفرق بينهما ان المصنوع يورده صاحبه على انه عربي فصيح بخلاف المولد الذي احدثه المولدون ممن لا يحتج بالفاظهم (السيوطي ، 242/1)

المهم من ذلك ان المعاني والدلالات التي جاءت بها المعاجم لا تخرج عن معاني (الخسران , والدناءة ,والاختلاق , والانخفاض ...الخ) وهي كلها صفات غير حميده يتصف بها من يقوم بالوضع ولكن الذي يقترب من المعنى الاصطلاحي والذي يعد من الدلالات المتداوله للوضع هو الاختلاق اذ قال ابن سيده (458 هـ) وهو يعدد معاني الوضع وما تخرج عنه من دلالات:((... ومنها الاختلاق , يقال : وضع الشيء وضعا , اي : اختلقه)) (ابن سيدة1421 هـ - 2000 ، 296/2)

وذكر الزبيدي (1205 هـ) انه من المجاز (الاحاديث الموضوعه) وهي المختلقة التي وضعت على النبي صلى الله عليه واله وسلم وقد وضع الشيء وضعا اختلقه (الزبيدي ، 2001، 545/5)

وفي الاصطلاح دخلت كلمة "الوضع" إلى المصطلح اللغوي والعلمي بمعنى الاختلاق، سواء في سياق الأحاديث النبوية أو الدراسات المتعلقة بالحديث النبوي الشريف. ثم انتقل هذا المصطلح من مجال الحديث إلى مجال اللغة والأدب، حيث تناول العلماء ظاهرة الوضع في اللغة، والتي تشمل اختلاق الألفاظ والشواهد الشعرية، أو نسبتها إلى شعراء لم يقولوها.

والأمر الجوهري هنا أن "الوضع" في الاصطلاح اللغوي يعني اختلاق كلمات لم تُسمع عن العرب أو ليست من كلامهم، بل هي من ابتداع واضعها لأغراض وأسباب سيتم تفصيلها لاحقًا. ويشمل ذلك أيضًا التحريف المتعمد للشواهد أو الألفاظ بدوافع مادية أو غير مادية. وبالتالي، فإن اختلاق الألفاظ والمعاني ونسبتها زورًا إلى كلام العرب يمثل انحرافًا عن الحقيقة، وخروجًا عن الصدق في النقل والأمانة في تبليغ المعلومة .

ثانيا: أسباب الوهم :

ويحصل الوهم في نقل الآراء والمسائل النحوية نتيجة لأسباب متعددة سنذكرها بالتفصيل:

أولا : اختلاف النقل :

والنقل الوسيلة المهمة للرواية عند القدماء ولم تكن الكتابة العنصر الاساس آنذاك في النقل فكثير من النقول عند النحاة القدماء تمت بطريقة المشافهة وهي وسيلة لا ترقى الى الكتابة وتدوين النص لأننا نؤمن في الكتابه مسألة النسيان ويندر التحريف فيها وتيسير التدقيق بالرجوع الى النص المكتوب وهذا لا يعني اننا لا نصادف في الكتابة مسألة اصابة النصوص النحوية بالنقص والزيادة وهي مسألة نبه عليها الكثير ومنهم ابن جني بقوله : ((اما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز ان يحمل على اصغر اتباع الخليل فضلا عن نفسه ولا محالة ان هذا التخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره رحمه الله)) (ابن جني ، 288/3) من نحو :

1- الجر بـ خلا وعدا :

نسب الزمخشري الى سيبويه والمبرد باتفاقهما على عدم مجيء عدا وخلا حرفا جر اذ قال : ((وبـ عدا وخلا بعد كل كلام وبعضهم يجر بـ (خلا) وقيل بهما ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد ....)) (الزمخشري ، 1993 ، 96) وتابعه في ذلك بعض النحويين كأبي حيان الذي قال في الارتشاف :((ومذهب سيبويه والاكثر ان(خلا وعدا) فعلان ضمنا معنى الاستثناء , ولم يعرف سيبويه الجر بـ (عدا) وخلا وانما نقل الجر بهما الاخفش ....)) (أبو حيان الأندلسي ، 1998 ، 1534/3)

وتابعهما في ذلك ابن عقيل اذ قال :((إذا لم تتقدم ما على خلا وعدا فاجرر بهما إن شئت فتقول قام القوم خلا زيد وعدا زيد فخلا وعدا حرفا جر ولم يحفظ سيبويه الجر بهما وإنما حكاه الأخفش....)) (ابن عقيل ، 1980 ، 234/1)

اما رأي سيبويه في هذه المسألة فيختلف عما ذكره السابقون , اذ ذكر ان (خلا) قد تأتي حرف جر يجر ما بعده في موضعين :

الاول : تحت عنوان (هذا باب الاستثناء) قال فيه :((فحرفُ الاستثناء إلا. وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغيرٌ، وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات....)) (سيبويه ، 1988 ، 309/2)

الثاني: في باب (هذا باب لا يكون وليس وما اشبههما) قال:((واما حاشا فليس باسم , ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها , وفيه معنى الاستثناء . وبعض العرب يقول: ما اتاني القوم خلا عبد الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا ...)) (سيبويه ، 1988 ، 350_349/2)

يتبين من النصين السابقين أن سيبويه قد ذكر مجيء "خلا" حرف جر، وأن ذلك لغة لبعض العرب. أما بالنسبة لـ"عدا"، فلا يوجد في الكتاب ما يشير إلى مجيئها حرف جر أو إلى جر ما بعدها، مما يدل على أنها عنده فعل ماضٍ، وما بعدها منصوب دائمًا، إذ لم يشر إلى استعمالها حرف جر، لا تصريحًا ولا تلميحًا.

أما ما نسبه الزمخشري وأبو حيان وابن عقيل إليه من أنه لم يذكر الجر بعد "خلا" و"عدا"، فهو رأي غير صحيح، إذ نسبوا إليه ما لم يقله. والحق أن سيبويه قد ذكر الجر بـ"خلا" وجمع بينها وبين "حاشا" في الحرفية، دون أن يفعل ذلك مع عدا

وما يؤكد عدم صحة ما قيل عن سيبويه هو ان بعض النحاة قد نسبوا الى سيبويه انه لم يرى حرفية عدا في حين اورد الجر بعد خلا ومنهم ابن مالك الذي قال : ((وسوَّى المبرّد بين خلا وعدا في الفعلية ثم قال: وقد تكون خلا حرف خفض فتقول حاشى القوم خلا زيد مثل سوى زيد)) (ابن مالك ، 1990، 309/2) ((والتزم سيبويه فعلية عدا وحرفية حاشا)) (ابن مالك ، 1990 ، 105) وتابعه في ذلك ابن الناظم (ابن الناظم ، 2000 ، 309) والمرادي بقوله: ((قيل : ولم يعرف سيبويه الجر بها، وليس كذلك، بل ذكر سيبويه فيها الجر أيضا. وقال الأخفش في الأوسط: كل العرب يجرون "بخلا" وقد زعموا أنه ينصب بها، وذلك لا يعرف)) (المرادي ، 2008 ، 685/2) والاشموني (الأشموني ، 1998 ، 163/2) والسيوطي (السيوطي ، 212/2)

2- الابتداء بالوصف :

نقل ابن مالك عن سيبويه أن الابتداء بالوصف لا يكون جيدًا عنده إلا إذا تلا استفهامًا أو نفيًا، فإذا خلا منهما كان الابتداء غير ملائم، لكنه مع ذلك غير ممنوع بقوله في ذلك :((ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي، خلافا للأخفش، وأُجري في ذلك "غير قائم" ونحوه مجرى: ما قائم ... وأشرت بقولي: "ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان" إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، وإن فُعِل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع. هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره. ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاما أو نفيا فقد قوّله ما لم يقل.وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسنا...)) (ابن مالك ، 1990 ، 273_272/1)

وتابعه في ذلك المرادي ذاكرا رأي ابن مالك دون التعليق عليه والتحقق منه بقوله : ((ونقل المصنف عن سيبويه جوازه على قبح وعن الأخفش أنه يرى ذلك حسنا)) (المرادي ، 2008 ، 471/1)

وعند الرجوع الى رأي سيبويه لا نجده يقول بما ذكره ابن مالك ولم نجد له نصا يفيد تجويزه الابتداء بالوصف دون اعتماد على نفي او استفهام بقبح الا ما ذكره عن الخليل يقول سيبويه :((وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدَّماً مبنيا على المبتدإ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدَّماً ويكون زيد مؤخرا. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّماً. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك.فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله يقوم زيدٌ وقام زيد قبح، لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولا في ضارب حتى يكون محمولا على غيره فتقول: هذا ضاربٌ زيدا وأنا ضارب زيدا ولا يكون ضاربٌ زيدا على ضربتُ زيدا وضربت عمرا فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجرى مجرى الفعل المبتدإ، وليكون بين الفعل والاسم فصيل وإن كان موافقا له في مواضع كثيرة؛ فقد يوافق الشيء الشيءَ ثم يخالفه، لأنه ليس مثله...)) (سيبويه ، 1988، 2/127_128)

فالنص السابق لسيبويه واضح الدلالة، إذ لم يذكر فيه أن الوصف إذا أُعرب مبتدأً وما بعده فاعلاً يُغني عن الخبر، بشرط تقدم الاستفهام أو النفي عليه، كما ذكره ابن مالك. بل إن سيبويه حين أورد مثال (قائم زيد)، لم يقصد به أن يكون (قائم) مبتدأً و(زيد) فاعلاً مرفوعًا به، وإنما ذكره على سبيل بيان قبح هذا التركيب، دون الإشارة إلى جوازه ولو بقبحه، خلافًا لما ادعاه ابن مالك.

وما يدل على وهم ابن مالك ما ذكره صاحب كتاب المقاصد النحوية (ابن هشام ، 1963 ، 272) في قول الشاعر :

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا ... مقالةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيرُ مَرَّتِ

((في قوله: "خبير بنو لهب" حيث سد الفاعل مسد الخبر من غير اعتماده على استفهام أو نفي، وهذا قبيح عند سيبويه، وسائغ عند الكوفيين والأخفش، وزعم بعضهم أن سيبويه وافقهم في هذا، والصحيح عند سيبويه خلاف ذلك كما قررناه)) .(ابن مالك ، 1867 ، 1/489)

والاشموني في شرحه لم ينسب الجواز بقبح لسيبويه اذ قال : ((وَقَدْ يَجُوزُ" الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفي أو استفهام "نَحْوَ فَائِزٌ أُولوُ الرَّشَدْ" وهو قليل جدا، خلافا للأخفش والكوفيين ...)) (الأشموني ، 1988 ، 1/181)

والواضح أن الرأي الذي نسبه ابن مالك إلى سيبويه هو في الحقيقة رأي ابن السراج، فلعل ابن مالك التبس عليه الأمر فخلط بينهما، خاصة أن ابن السراج هو من أشار إلى هذا الرأي. قال :((وحسن عندهم: أقائم أبوك، وأخارج أخوك، تشبيهًا بهذا إذا اعتمد "قائم" على شيء قبله، فأما إذا قلت قائم زيد، فأردت أن ترفع زيدا "بقائم" وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه...)) (ابن السراج ، 1/60)

وذكر ابو حيان ان ما نسبه ابن مالك الى سيبويه ليس صحيحا بقوله : ((ودعوى ابن مالك: أن سيبويه لا يحسن عنده الابتداء بالوصف المذكور، على ما تقرر إلا بعد استفهام أو نفي؛ فإن فعل به ذلك دونهما قبح دون منع، ليست بصحيحة»...)) (ابن مالك ، 1998 ، 3/1083) فدعوى ابن مالك غير صحيحة فاقدة للدقة في النقل عن سيبويه .

3- رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور :

نسب الزجاج الى الاخفش انه يرى ان الظرف او الجار والمجرور اذا تقدما على المبتدأ فان المبتدأ مرفوع بالفعل الذي يتعلق به الظرف او الجار والمجرور قال ذلك بعد قوله تعالى:((وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ)) [البقرة : 78] ((وارتفع (أُمِّيُّونَ) بالابتداءو (مِنهم) الخبر , ومن قول الأخفش يرتفع (أُمِّيُّونَ) بفعلهم، كان المعنى واستقر منهم(أُمِّيُّونَ)...)) (الأخفش ، 1/159)

وكرر قوله هذا في موضع اخر اذ قال بعد قوله تعالى:((لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)) [البقرة : 114]، فقال :((يرتفع (خِزْيٌ) من وجهتين: إحداهما الابتداءُ، والأخرى الفعل الذي ينوب عنه (لهم) ...)) (الأخفش ، 197_196/1)

ونسب النحاس الى المبرد من انه يرى ان رافع المبتدا هو الفعل المضمر وذلك في قوله تعالى:((وَيَقُولُونَ مَتى هذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ)) [الملك : 25] ، اذ يقول:((مَتى في موضع رفع لأنها خبر الابتداء هذَا على قول سيبويه وعلى قول غيره في موضع نصب لأنه لا يرفع هذا بالابتداء. وأبو العباس يرفعه بمعنى متى يستقرّ هذا الوعد)) (النحاس ، 1421هـ ، 311/4) اي ان هذا ارتفع بفعل مضمر.

ولبيان الوهم الواقع في الاقوال السابقة نجد ان الفارسي ذكر بأن (اميون) لم يرتفع عند الاخفش بالفعل وانما يرتفع بالظرف او الجار والمجرور ولا يرتفع على الابتداء وانما يكون فاعلا بالظرف او الجار والمجرور ثم ذكر ابو علي الفارسي مذهب سيبويه وهو انه يرتفع بالابتداء بقوله :((ومذهب سيبويه انه يرتفع بالابتداء ففي منهم عنده ضمير لقوله اميون وموضع منهم على مذهبه رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ فأما على مذهب ابي الحسن فلا ضمير لقوله اميون في منهم ولا موضع له عنده...)) (أبو علي الفارسي ، 1993 ، 329/2) وهذا هو الرأي الاصوب اذ يرى الاخفش ان المبتدأ يرتفع بالظرف او الجار والمجرور اذا تقدما عليه وتابعه في ذلك المبرد(المبرد / 133/4) حين رد على سيبويه .

ويؤكد هذا الأمر ما جاء في اعراب القرآن ونصه : ((ف «عذاب» في هذا ونحوه، يرتفع بالابتداء عند سيبويه، والظرف قبله خبر عنه، وهو «لهم» .وعند أبي الحسن والكسائي: يرتفع «عذاب» بقوله: «لهم» ، لأن «لهم» ناب عن الفعل.ألا ترى أن التقدير: وثبت لهم، فحذف «ثبت» وقام «لهم» مقامه، والعمل للظرف لا للفعل.ومثله: (وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ) , وهو على هذا الخلاف، وغلط أبو إسحاق في هذا، فقال: ارتفع «أميون» بفعل، كأن المعنى: واستقر منهم أميون.قال أبو علي: ليس يرتفع «أميون» عند الأخفش بفعل، إنما يرتفع بالظرف الذي هو «منهم» . ومذهب سيبويه أنه يرتفع بالابتداء، ففي «منهم» عنده ضمير، لقوله «أميون» ، وموضع «منهم» ، على مذهبه، رفع، لوقوعه موقع خبر الابتداء.وأما على مذهب الأخفش، فلا ضمير لقوله: «أميون» في «منهم ولا موضع له عنده، كما أنه لا موضع ل «ذهب» من قولك: ذهب فلان.وإنما رفع الأخفش الاسم بالظرف في نحو هذا، لأنه نظر إلى هذه الظروف فوجدها تجري مجرى الفعل في مواضع، وهي أنها تحتمل الضمير كما يحتمله الفعل، وما قام مقامه من أسماء الفاعلين، وما شبه به)). (الباقولي ، 1420هـ ، 512_511/2)

ففي ضوء ما سبق نجد الاختلاف في نسبه الرأي الى قائله اذ قد وهم الزجاج في النسبة الى الاخفش وكذلك ما نسبه النحاس الى المبرد لم نجده في مصنفات المبرد.

4- تثنيه الثلاثي المقصور :

بنى الكوفيون تثنيه الثلاثي المقصور على حركة اوله , فان كان اوله مفتوحا نظروا الى اصل الالف فان كانت واوا في الاصل ثنّوا بالواو وان كانت ياء ثنوا بالياء , وهذه هي العبره التي عبر عنها السيرافي بقوله : ((ولو سميت بمتى، أو بلى، ثم ثنيت، جعلته بالهاء؛ لأنهما ممالان، فقلت: متيان ويليان. ولم يفرق أصحابنا في الثلاثي، بين ما كان أوله مفتوحا، وبين ما كان مكسورا، أو مضموما. واعتبروا انقلاب الألف في أصل الكلمة. وأما الكوفيون فجعلوا ما كان مفتوحا على العبرة التي ذكرنا، وما كان مضموما، أو مكسورا، جعلوه من الياء، وإن كان أصله الواو، وكتبوه بالياء نحو الضّحى، والرّثمى ، وما أشبه ذلك.)) (السيرافي ، 2008 ، 138/4)

اما اذا كان المقصور مكسور الاول او مضمومه , فقد نسب اليهم انهم يقلبون الالف ياء في حال التثنيه من غير نظر الى الاصل (ابن عصفور الأشبيلي ، 1980 ، 141/1)

ولم اقف على حقيقه ما نسب هنا الى الكوفيين في مصادرهم وعثرت على نص للفراء يتحدث فيه عن المقصور في حال الجمع قال :((وما كان من اسم مؤنث من الواو مثل إسوة وأُسىً ورِشوةٍ ورُشىً فانك تجمعه منقوصا وترده في الجمع الى ضم اوله فتقول رِشوةٌ ورُشىً وكِسوةٌ وكُسىً يكتب بالياء مقصورا واصله الواو للضمه التي في اوله وربما كسر اوله في الجمع فيقال كِسىً ورِشىً فيُبنى جمعه على واحدته ويكتب بالياء , وما كان من ذوات الياء فان كان اول واحدته مضموما ضممتَ أوَّله في الجماع وكتبته بالياء مثل : مُديةٍ ومُدىً ... فان كان اول واحدته مكسورا جمعته بكسر اوله وكتبته بالياء)) (الفراء ،ص 9)

فالفراء في نصه هذا انما يتحدث عن الجمع الذي يُكتبُ بالياء مقصورا واصله الواو للضمه التي في اوله او الكسره , وكذلك ذوات الياء , ولم يتحدث عن تثنيه المقصور . ويطالعنا نص اخر للفراء يقول فيه :((والحِجى العقلُ يكتب بالياء لمكان الكسره في اوله)) (الفراء ، ص79) فالفراء في هذا النص وغيره من النصوص(الفراء ، ص5 ، 14 ، 22) انما يتحدث عن الضوابط والاصول التي تتصل بكتابه المقصور .

ويبدو لي ان النصين السابقين وغيرهما من النصوص هي التي حملت النحويين على ان يضعوا هذا الرأي للكوفيين , كأنهم قاسوا تثنيه المقصور عليها وهذا لم نجده عند الكوفيين , فهم يذهبون الى ما ذهب اليه البصريون , ولعل ما يؤيد هذا قول ابن السكيت :((اذا ثنيت المقصور الذي على ثلاثة احرف فالقياس فيه ان يثنى ما كان اصله الواو بالواو وما كان اصله الياء بالياء)) (الفراء ، 43) فابن السكيت في نصه هذا يضع قاعدة لتثنية المقصور لا تختلف عن القاعدة التي اقرها سيبويه وتابعه البصريون فيها قال :((فاذا كان المنقوص من بنات الواو اظهرت الواو في التثنية لأنك اذا حركت فلابد من ياء او واو فالذي من الاصل اولى وان كان المنقوص من بنات الياء اظهرت الياء)) (سيبويه ، 1414هـ ، 186)

وبعد هذا نجد ان الكوفيين - بناء على ما قرره ابن السكيت - لا يختلفون مع البصريين في تثنيه الثلاثي المقصور وان المسألة لا خلاف فيها .

ثانيا : اعتماد اراء المتأخرين :

يؤخذ على بعض النحاة انهم لم يراعوا التطور الزمني والتدرج في نقل الاراء حسب الاولية في القول ولم يقسموها على مراحل كي نفهم حقيقتها وتطورها ففي كتاب الانصاف مثلا نجد ابا البركات يجعل من جيل الزجاجي والفارسي وابن برهان وابن خالويه ممثلين للمذهبين في حين ينسبهم المعاصرون الى المذهب البغدادي وقد تتفق الاراء الكوفية والبصرية في مسأله ما مثل اتفاق جيل سيبويه والفراء وجيل ثعلب والمبرد الا اننا نجد بعض المصنفين يجعل منها مسألة خلافية بين المذهبين معتمدا على المتأخرين من النحاة وتابعهم في ذلك بعض النحاة . ومن أمثلة ذلك :

1- أصل لفظة (الغُلطُلاق) :

فسر صاحب معجم البستان كلمة (الغُلطُلاق) (البستاني ، ص791) بانه :ثوب يلبس فوق الثياب بلا كمين , وكرر عبد الله البستاني القول نفسه بزياده في اخر العباره (دخيل) (البستاني ، ص179), ويقول الكرملي في نقده :((والذي اعلمه علما يقينا ان المعلم بطرس نقل الكلمة عن فريتغ وهذا لم يضبط الكلمة في معجمه ، فجاء بطرس وضبطها وذكر فريتغ مأخذ الكلمة وهي من الف ليله وليله طبع(هابخت) وهابخت لم يذكرها بهذه الصورة وانما قال (غلطاق) ولكن فريتغ صحفها , وغلطاق كذلك ليست صحيحة , والصواب (بُغلُطاق) بباء موحدة تحتية , الا ان بطرس لم يرى الكتاب الذي ذكرت فيه بصورتها الصحيحة , ونقل عن فريتغ خطأه والذي هو تصحيف التصحيف , وضبطها بضم الغين والطاء وكل هذا ليس صحيحا والصواب (بَغَلطاغ) بفتح الباء والغين وسكون اللام ويقال (بغلتاق) وهي كلمة فارسية منحوتة من (بغل) و(طاق) , اي : قباء الابط , او الثوب الذي يغطى به الساعدان.(البستاني ، ص128)

2- القول في حرفية ليس :

نسب ابو حيان الى ابن السراج القول بحرفية ليس وتابعه في ذلك ابن هشام والسيوطي والشيخ محي الدين عبد الحميد ناشر كتاب شرح ابن عقيل قال بن هشام:((وَزعم ابْن السراج أَنه حرف بِمَنْزِلَة مَا وَتَابعه الْفَارِسِي فِي الحلبيات وَابْن شقير وَجَمَاعَة وَالصَّوَاب الأول بِدَلِيل لست ولستما ولستن وليسا وَلَيْسوا وَلَيْسَت ولسن ...)) (ابن هشام ، 1985 ، 387)

وقال السيوطي :((وَذهب ابْن السراج إِلَى الحرفية عَسى وَلَيْسَ مُسْتَندا إِلَى عدم تصرفهما وَوَافَقَهُ فِي الأولى ثَعْلَب وَفِي الثَّانِيَة الْفَارِسِي وَابْن شقير)) (السيوطي ، 46/1)

وللتحقق من هذه النسبة نذكر اراء السابقين في هذه المسألة

ذهب الكوفيون الى ان (ليس) حرف وتابعهم في ذلك ابو بكر بن شقير وابو علي الفارسي (المرادي ، 1992 ، 459) وقال الكسائي:((اجريت (ليس) في النسق مجرى (لا)) (ابن فارس ، 1997 ، 124) ، وقال:((لَيس يَكُونُ جَحْداً وَيَكُونُ

اسْتِثْنَاءً ينصَب بِهِ كَقَوْلِكَ ذَهَبَ الْقَوْمُ لَيْس زَيْدًا يَعْنِي مَا عَدا زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ أَبداً وَيَكُونُ بِمَعْنَى إِلا زَيْدًا؛ وَرُبَّمَا جَاءَتْ لَيْسَ بِمَعْنَى لَا الَّتِي يُنسَقُ بِهَا (ابن منظور ، 1414هـ ، 211/6) كَقَوْلِ لَبِيدٍ: (لبيد ، 91)

إنما يَجْزي الفَتى لَيْس الجَمَلْ))

وقال الفراء :((اذا احسنت (ليس) موضع (لا) جاز وانشد (انما يجزى الفتى ليس الجمل) اي : انما يجزى الفتى لا الجمل)) (البغدادي ، 1997 ، 191/11) ، وانشد الفراء:

قد سوّء الناس ياما ليس بأس به واصبح الدهر ذو العرنين قد جدعا

فجعل ليس تقوم مقام التبرئة اي تقوم لا المسماة عند البصريين بالنافية للجنس فهي اذن حرف(ثعلب ، ص71)

وعلى هذا فقد وهم ابو حيان في نسبة هذا المذهب الى ابن السراج وتابعه في وهمه ابن هشام والسيوطي والشيخ محي الدين عبد الحميد اما السيوطي فقد خلط في هذا فجعل ثعلبا موافقا لابن السراج ومنطق البحث يقتضيه ان يعكس الامر وجعل القول بحرفية ليس منسوبا الى ابن السراج مع ان الكسائي والفراء وثعلبا كانوا قد سبقوه الى القول بحرفيتها كما ان ابا حيان فيما حكاه البغدادي في خزانته (البغدادي ، 1997 ، 191/11) كان قد نسب الرأي الى الكوفيين

وتابع محي الدين عبد الحميد ابن هشام ونقل عنه الرأي السابق فخيل اليه أيضا ان ابن السراج هو اول من قال بهذا قال في ذلك :((اول من ذهب من النحاة الى ان ليس حرف هو ابن السراج وتابعه على ذلك ابو علي الفارسي في الحلبيات وابو بكر بن شقير وجماعه)) (ابن عقيل ، 1980 ، 262/1) وفي ضوء هذه النسبة انتشر الرأي الواهم المنسوب لابن السراج لعدم التتبع الدقيق لنصوص المتقدمين عليه وفق ما نقلناه عنهم .

3- اعراب الضمير العائد :

نسب ابن هشام الى سيبويه ان الاسم الظاهر بعد الضمير منصوب على الذم بفعل تقديره (اذمّ) قال ذلك في كتابه مغني اللبيب في باب المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة :((السادس : ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور : اجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان : هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرجوا على ذلك قولهم : (اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم) وقال الكسائي : هونعت والجماعه يأبون نعت الضمير وقوله :

قد اصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه ان ينام البائسا

وقال سيبويه هو باضمار (اذم)) (ابن هشام ، 1985 ، 547)

واعتمادا على قول ابن هشام السابق تبعه في ذلك الشمني(872هـ) : فقال ((وقوله : قال سيبويه هو باضمار اذم في الشرح: البائس هو الذي اشتدت حاجته فهذه ايضا صفه ترحم فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما ينبغي ان يقدر (أرحم) وأقول : ان شدة الحاجه ايضا صفه ذم فلعل سيبويه لهذا قدر اذم)) (محمد الشمني ، 1996، 221/2) .وتابعه في ذلك القزويني في (غناء الاريب) (القزويني ، ص318)

وحين التحقق مما جاء في كتاب سيبويه نجد خلاف ذلك فقد قوّلوه ما لم يقل اذ قال سيبويه رحمه الله :((ومن هذا الترحم والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه ولا يكون بكل صفه ولا كل اسم ولكن ترحم بما ترحم به العرب وزعم الخليل انه يقول : مررت به المسكينِ على البدل وفيه معنى الترحم وبدله كبدل (مررت به اخيك) , وقال :

فأصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه ان ينام البائسا (سيبويه ، 1414هـ ، 74/2)

فسيبويه يصرح في هذا النص ان نصب الاسم المتأخر عن الضمير يكون بفعل محذوف على الترحم لا الذم ولذا تعقب بعض النحاة ابن هشام ونبهوا على تخطئته في نسبته ذلك لسيبويه قال الدماميني(827هـ):((وقال سيبويه : هو بإضمار اذمّ : هذه صفه ترحم فلا وجهه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما ينبغي ان يقدر (ارحم)) (الدماميني ، ص274)

وكذلك البغدادي(1093هـ) :((فالبائس صفة لضمير المفعول وهو الهاء في (لا تلمه) وعند سيبويه يجوز ان يكون بدلا من الهاء وان يكون منصوبا بعامل محذوف على الترحم)) (البغدادي ، 351/6)

وقال الدسوقي(1230هـ):((قوله بإضمار اذم : الاولى بإضمار ارحم لان البائس هو المسكين ويدل عليه قوله ايضا : فلا تلمه فالأولى لسيبويه اذ لم يقل بالبدليه وجعله نعتا مقطوعا ان يقدر الفعل ارحم لان الرحمة باليأس أليق)) (الدسوقي ، 177/2)

وقال الامير(1232هـ):((قوله: اذم , حقه (اترحم) فان الرحمة بالبائس اليق من الذم في هذا المقام)) (الأمير ،103/2)

ثالثا : سوء الفهم :

قد لا يفهم الباحث مراد المصنف في اقواله او قد يفسر اقواله على غير الوجوه التي ارادها فيكون سببا في خلق الوهم بين متابعيه واول ما يطالعنا في هذا الميدان سيبويه وما اثارته عباراته من تأويلات وتباين في ادراك مفهومها نذكر منها مذهبه في اسم لا النافية للجنس فقد علل ابو علي سبب البناء بعد ان فهم قول سيبويه فقال:((ان العامل -وهو لا- لم يعمل هنا حركة بناء وانما نصب الاسم نصبا صحيحا الا ترى سيبويه قد قال : .... والموجب للبناء هو جعلها الاسم مع (لا) كالشيء الواحد فهذا الذي هو المعنى للبناء)) (أبو علي النحوي ، 2002 ، 151_152)

وحمل الزجاج (الزجاج ، 1988 ، 73/1) والسيرافي(السيرافي ، 2008، 346/1) قول سيبويه على انه يقصد الاعراب في اسم (لا) فخالفوا مذهب اصحابهم من البصريين ولم يكن قصدهم المخالفة وانما هو سوء فهم فسر على اساسه عباره سيبويه , من نحو :

1- معمول (لات) :

نسب السيوطي الى سيبويه ان (لات) عنده تعمل عمل ليس في انها ترفع الاسم وتنصب الخبر وانها لا تعمل الا في لفظ الحين خاصة اذ قال: ((واختلفوا هل لها عمل ام لا على اقوال احدها: وهو مذهب سيبويه والجمهور انها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ الحين خاصه...)) (السيوطي ، 400/1) ومعنى ذلك انها لا تعمل عنده فيما رادف الحين كالوقت والساعة ونحوهما .

وبعد النظر في كتاب سيبويه لم نجده ينص على ذلك وانما ذكر انها تعمل في الحين خاصه وليس في لفظه ويمكن ان يكون قصده بالحين هنا الزمان وليس لفظ الكلمه .

ولعل الذي دعا السيوطي ان يذهب بهذا القول هو ان سيبويه قال فيما تعمل فيه:((وذلك مع الحين خاصه لا تكون لات الا مع الحين ...)) (ابن مالك ، 1962 ، 363/1)وقال:((ولا يجاوز بها هذا الحين رفعت او نصبت ولا تمكن في الكلام كتمكن ليس وانما هي مع الحين ...)) (سيبويه ، 1414، 57/1).

فنظر السيوطي الى ظاهر اللفظ ولم يلتفت للمعنى ودليلنا على ذلك ان سيبويه ذكر الحين مجموعا في موضع اخر فقال :((وكما ان لات اذا لم تعمل في الاحيان لم تعملها فيما سواها فهي معها بمنزله ليس فاذا جاوزتها فليس لها عمل ...)) (سيبويه ، 1414 ، 58/1) فقوله: الاحيان يقصد بها اسماء الزمان فما نسبه السيوطي الى سيبويه من ان لات لا تعمل الا في لفظ الحين خاصه غير صحيح ولو اطلع على قول سيبويه الاخير لعدل عن رأيه .

2- توكيد المضارع الواقع جوابا للقسم :

نسب الفارسي الى سيبويه ان لحاق نون التوكيد المضارع الواقع في جواب القسم غير لازمه اذ يقول :((فاما قول ابن كثير:((لا اقسم بيوم القيامه)) فان الاسم يجوز ان تكون التي يصحبها احدى النونين في اكثر الامر وقد حكى ذلك سيبويه واجازه وكما لم تلحق النون مع الفعل في الاي كذلك لم تلحق اللام مع النون(أبو علي الفارسي ، 1993 ، 344/6) في نحو قول الشاعر:

وقتيل مرّة اثأرنّ فإنه فرغ وإنّ اخاهم لم يُثأر)) (ابن الطفيل، 1979 ، ص56)

فهذا الذي نقله الفارسي لا نجده عند سيبويه بل نجد ان سيبويه يرى ان الفعل المضارع اذا وقع جوابا للقسم وجب توكيده بشروطه المذكورة في الباب اذ قال :((اعلم ان القسم توكيد لكلامك فاذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفه والثقيله في اخر الكلمه وذلك قولك : والله لافعلنَّ)) (سيبويه ، 1414هـ ، 104/3)

وقال في موضع ثان:((وسألته عن قوله:(كما انه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه) وهذا حق كما انك ها هنا فزعم ان العامل في (ان) الكاف و(ما) لغو الا ان (ما) لا تحذف من هاهنا كراهية ان يجي لفظها مثل لفظ (كأن) كما الزموا النون (لأفعلنَّ) واللام قولهم: ان كان ليفعلُ كراهية ان يلتبس اللفظان)) (سيبويه ، 1414هـ ، 104/3).

وفي موضع ثالث قال:((فمن مواضعها -اي نون التوكيد- الفعل الذي للأمر والنهي وذلك قولك: لا تفعلنّ ذاك واضربن زيدا , فهذه الثقيلة واذا خففت قلت افعلن ذاك ولا تضربن زيدا ومن مواضعها: الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لام القسم فذاك لا تفارقه الخفيفة او الثقيلة لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم)) (سيبويه ، 1414هـ ، 509/3)

ففي هذه المواضع نجد ان سيبويه يرى ان الفعل المضارع وجب توكيده بنون التوكيد الثقيلة ام الخفيفة فمن اين جاء الفارسي برأيه عن سيبويه هذا ربما بسبب فهمه الخاص لعبارة سيبويه وعدم اطلاعه على جميع نصوص الكتاب والله اعلم .

رابعا : الاضطراب :

يحدث الاضطراب في طيات كتب النحو فيما يرد عن العالم من نصوص في مسائل النحو المختلفة يصل بعضها احيانا حدّ التناقض ونلمس هذا الاضطراب عند مقارنة النصوص النحوية التي ترد في متون المصنفات ويتجاوز الاضطراب حد المنقول ليصل الى العالم نفسه اذ قد يضطرب العالم عندما يدلي بقولين او اكثر في مسأله واحدة ينفي بعضها بعضا ويبطله

وقد يحدث الاضطراب نتيجة لضياع التراث النحوي وجهل بعض النحاة بآراء السابقين وادلتهم ويؤدي هذا الاضطراب الى الغموض والخلط بين اراء النحويين كوفيين كانوا أم بصريين وعدم التثبت من الروايات او التناقض بين موضع واخر ومن الامثلة على ذلك :

1- القول في زنة (اشياء) :

نُسب الى الكوفيين رأيين في اشياء هما : وزنها افعاء والاصل : افعلاء , والثاني : وزنها : افعال(الانباري ، ص118) والفراء يرد الثاني (الفراء ، 321/1) ويقول به نحوي بصري متعصب وهو ابو حاتم السجستاني (مكي بن أبي طالب ، 1405 ، 62_63) , اما الراي الاول فليس كوفيا محضا فهو معزو الى الفراء من الكوفيين , والاخفش والزيادي من البصريين(مكي بن أبي طالب ، 1405هـ ، ص62) , وحين رد ابو البركات (افعال) التقى بالفراء علة وقياسا وجائز انه اخذ كلامه من مكي القيرواني لاتفاق العبارتين **(أبو البركات الانباري ، 2003 ، ص118)**

وهذه المسألة جعلها ابو البركات مذهبية ولكنها لا تحمل سمات مذهبية , فقد رأينا ان الخلاف فيها بين اصحاب المذهب الواحد يحتد احيانا اكثر مما يحتج بين المذهبين , ثم ان تداخل الآراء ينفي ان تكون ممثلة حقا للخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين .

ويجب ان نشير الى أن الانباري في بعض المسائل يضطرب ويضع في الآراء , اذ يجعل الآراء البصرية كوفية , من ذلك انه ذكر للكوفيين حجتين في ان اشياء كانت في الاصل: اشيئاء , وتأول حذف الهمزة وعلله , والحجتان من حجج ابي علي الفارسي في كتابه التكملة , كما ينقل ابن الشجري , وللفراء في ذلك كلام لم ينقله ابو البركات (أبو البركات الأنباري ، 2003 ، 118).

وابو حيان يجعل الفراء يذهب في اشتقاق لفظ انسان مذهب سيبويه , اي : من الانس (أبو حيان الأندلسي ، 1418هـ ، 52/1), وهذا مخالف لما جاء في معاني القران للفراء نفسه (الفراء ، 269), وقد نسب النحاة الى المبرد اكثر من سبعين مسألة لم يقل بها بل جاء في كتابه المقتضب ما يعارضها تتبعها واحصاها الاستاذ المحقق محمد عبد الخالق عظيمه . (المقتضب ، 223)

وفي كتاب الاغفال الذي الفه ابو علي الفارسي ما يدل على هذا فقد تعقب فيه استاذه ابا اسحاق الزجاج وفي مواضع منه بين انه يلفق كلام سيبويه كما فعل حين خلط بين كلامه في(لن) وكلامه في (اذا) جاء فيه : ((الزجاج : وردني عن الخليل في علة النصب بـ(لن) قولان : احدهما انها تنصب كما تنصب (ان) وليس ما بعدها بصفه لها لان (لن يفعل) نفي (سيفعل) فيقدم ما بعدها عليها نحو زيدا لن اضرب وقد روى سيبويه عن بعض اصحاب الخليل عن الخليل انه قال : الاصل في(لن): لا ان , ولكن الحذف وقع استخفافا وزعم سيبويه ان ذلك ليس بجيد ولو كان كذلك لم يجز : زيدا لن اضرب))

وبعد هذا العرض قال ابو علي:((هذا الموضع فيه غلط في الحكاية وهو ما ذكره في(لن (من انه روي عن الخليل فيه قولان ولم يرو عنه الا قول واحد وهو ما رواه عنه سيبويه ثم اورد كلام سيبويه نفسه تصديقا لرايه وقال بعده : وما ذكره ايضا من قوله : روى سيبويه عن بعض اصحاب الخليل . انما حكى هو نفسه عن الخليل وقد كتبتُ لفظ سيبويه عن الخليل قبل , والروايتان عن الخليل انما هما في (اذا) ليسا في (لن) فتوهمهما ابو اسحاق في(لن))) (أبو علي الفارسي ، 1993 ، 219_220)

2- تقديم خبر (ليس) عليها :

قال ابن مالك في شرح التسهيل:((واختلف في تقديم خبر ليس عليها فأجازه سيبويه ووافقه السيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشري ومنعه الكوفيون وابو العباس وابن السراج والجرجاني وبه اقول لان ليس فعل لا ينصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله....)) (ابن مالك ، 1990 ، 333/1) ,فهو ينسب الى سيبويه واخرين الجواز في تقديم الخبر وهو يمنعه

وكذلك ابن جني الذي نسب اليه الجواز يقول :((وذلك كإنكار ابي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها فأحد ما يحتج به عليه ان يقال له : اجازة هذا مذهب سيبويه وابي الحسن وكافه اصحابنا والكوفيين ايضا معنا فاذا كانت اجازه هذا مذهبا للكافة من البلدين وجب عليك يا ابا العباس ان تنفر عن خلافه وتستوحش منه ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه ...)) (ابن جني ، 189/1)

وكذلك ابن يعيش نسب الجواز لسيبويه اذ قال:((ومنهم من اجاز تقديم خبر ليس عليها نفسها نحو: قائما ليس زيد وهو قول سيبويه و المتقدمين من البصريين...)) (ابن يعيش ، 2001، 114/7)

وابن الناظم تابعهم في ذلك ايضا:((وأما ليس فمذهب سيبويه وابي علي وابن برهان جواز تقديم خبرها عليها بدليل جواز تقديم معمول خبرها عليها في قوله تعالى((ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)) ....)) (ابن الناظم ، 2000، ص135)

ونسب بعضهم اليه الجواز والمنع ومنهم ابو حيان (أبو حيان الأندلسي ، 1998 ، 88/2) وابن عقيل(ابن عقيل ، 1980 ، 114/1)

اما رأي سيبويه في هذه المسألة فيخالف ما نسب له اذ لم يصرح برأي يمكن ان يفهم منه الجواز او المنع في هذه المسأله ولم يتعرض لحكم تقديم خبر ليس عليها ومعموله عليها ولم يتعرض لقوله تعالى ((ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)) الذي بنى عليه المجيزون رأيهم مما مما يؤكد أن هذا الرأي موضوع منسوب له فما جاء به سيبويه عن هذه المسألة لا يتجاوز الآراء الآتية:

أ- انها تحتاج الى خبر كسائر اخواتها:((كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر...)) (سيبويه ، 1414هـ ، 45/1)

ب- اورد الشاهد الاتي في مجيء خبرها متوسطا بينها وبين اسمها دون الاشارة الى جواز التوسط (هارون ،ص 122):

أليس اكرم خلق الله قد علموا عند الحفاظ بنو عمرو وبن حنجود

فقال :((صار (ليس) هنا بمنزلة : ضرب قومك بنو فلان لأن (ليس) فعل...)) (سيبويه ، 1414هـ، 37/2)

وعلى ذلك فلا يوجد ما يدل على جواز تقديم خبر ليس عليها او منعه ومن قال بذلك فلم يتتبع كتاب سيبويه ولم ينقل عنه بدقة

والذي ينصف سيبويه في هذه المسألة هوما ذهب بعضهم بقولهم عدم تصريح سيبويه بالجواز او المنع في هذه المسأله ومنهم الانباري في الانصاف يقول : ((ذهب الكوفيون الى انه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها واليه ذهب المبرد من البصريين وزعم بعضهم انه مذهب سيبويه وليس بصحيح والصحيح انه ليس في ذلك نصا ...)) (الأنباري ، 2003، 160/1)

3- زيادة لام الابتداء في خبر لكنّ :

ذكر الانباري في كتابه الانصاف (الأنباري ، 2002 ، 208/1):((نقل عن الفراء انه يذهب في قول العرب : (لهنّك) الى ان اصلها :(والله انّك) وينقل عن المفضل بن سلمه الى انه يذهب الى ان اصلها لله انّك)) (الأنباري ، 2002 ، 216/1)

الا اننا لم نجد الفراء قد قال بهذا الذي ذكره الانباري, بل انه قال:((وصل (ان) هاهنا بلام وهاء كما وصلها بلام وكاف والحرف قد يوصل من اوله واخره)) (الفراء ، 466/1) ثم ربط الفراء هذه الزيادة بزيادة هائ التنبيه في اسماء الاشارة وبزياده امثالها)) (الفراء ، 466/1)

والذي يبدو لنا ان الانباري قد اضطرب وخلط بين اقوال النحاة في هذه المسألة فالذي نسبه للفراء هو مذهب نحاة البصرة والجدير بالذكر ان الانباري نفسه يعلم ان الفراء احتج بقول الشاعر:

لهنّك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها

وان له فيه تعليلا ما ,فظن انه يقول بما نسبه اليه وغالب الظن انه قد اضطرب في نقله وخلط بين اراء الكوفيين والبصريين(الأنباري ، 2003 ، ص93)

4- ـ موطن الكاف في إياك :

نسب الفارسي وابن جني الى الزجاج ما نصه ان الكاف في اياك في موضع جر بإضافة (ايا) اليها ((وإيا اسم للمضمر المنصوب الا انه ظاهرا يضاف الى سائر المضمرات)) (الفارسي ، 314/1)(ابن جني ، 2000، 314/1)

هذا القول ادى الى اضطراب وقع فيما نقل عن الزجاج ترتب عليه رد ابي علي الفارسي عليه بأنه مضمر وليس مظهر واستدل على ذلك بانه في موضع نصب في جميع الاحوال ((وليس في الاسماء الظاهرة اسم يلزمه الانتصاب ولا يرتفع الا ما كان ظرف وليس إيا بظرف)) (الفارسي ، ص73)

والدليل الثاني على كونه غير ظاهر هو اقتصارهم فيه على ضرب واحد من الاعراب وهو النصب وليست كذلك الاسماء الظاهرة فإنها تكون مرفوعة ومجرورة فأشبه انا وانت حين اقتصروا فيها على الرفع ولما كانت هذه مضمرة ثبت ان (ايا) مضمر وليس مظهرا(ابن جني ، 2000، 316/1)

الا ان الزجاج لم يذكر مفردة (ظاهرا) في قوله اذ قال : ((وايا اسم للمضمر المنصوب الا انه يضاف الى سائر المضمرات نحو قولك: اياك ضربت ولو قلت: إيا زيد كان قبيحا لأنه خص به المضمر وقد روي عن العرب- رواه الخليل- اذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوائب واجرائهم الهاء في اياه مجراها في عصاه)) (الزجاج ، 1988 ، 48/1)

فهذه الاقوال التي ذكرها ابن جني والفارسي قد بنيت على لفظ موضوع لم يذكره الزجاج فلم ترد لفظة (ظاهر) في كتابه معاني القران واذا كان الامر كذلك فان رأي الزجاج لا يختلف عن رأي الخليل وهو انه اسم مضمر مضاف الى الكاف

والجدير بالذكر ان ما نسب الى الزجاج هو الذي تناقلته معظم المصادر.(الأنباري ، 2003 ، 695/2)

الخاتمة :

عن طريق الاسقراء التام لبعض النصوص اللغوية الموضوعة نتيجة الوهم يمكن إيراد أهم النتائج التي توصل اليها البحث بالنقاط الآتية :

1- إن ظاهرة الوضع ليست وليدة اللحظة , وإنما لها جذور في العصور الأولى لنشأة النحو واللغة , وتمثلت في بداياتها بوضع الشعر وانتحاله .
2- كان للوهم دور كبير في شيوع هذه الظاهرة , اذ فسّرت أقوال النحاة تفسيرا خاطئا , وابتعدوا عن الصواب .
3- ادت ظاهرة الوضع الى تشعب المقاصد , وتعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة .
4- نسبة الآراء لغير قائلها أدى لضياع اصول القواعد النحوية واللغوية .
5- كان لاختلاف النقل , وسوء الفهم , واعتماد اراء المتأخرين , والاضطراب أسبابا أساسية في شيوع الوهم ودور الاخير في الوضع النحوي واللغوي .
6- ادت القواعد الموضوعة والأصول المفترضة الى اعمال الفكر النحوي واللغوي , وظهور قواعد فرعية للأصول اللغوية .

المصادر

1. ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف (ت 316هـ) ، الأصول في النحو، لبنان – بيروت ، المحقق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة
2. ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت 542هـ) ، 1413 هـ - 1991 م ، أمالي ابن الشجري، القاهرة: المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي ,الناشر: مكتبة الخانجي الطبعة: الأولى.
3. ابن الطفيل ، 1399 هـ - 1979 م ، ديوان عامر بن الطفيل ، بيروت ، رواية: أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، الناشر: دار صادر .
4. ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي (ت 392 هـ)، الخصائص ، مصر ، المحقق: محمد علي النجار [ت 1385 هـ] الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة.
5. ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي (ت 392هـ)، 1421هـ- 2000م ، سر صناعة الإعراب ، بيروت- لبنان ، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولي .
6. ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي [ت: 458هـ] ، 1421 هـ - 2000، المحكم والمحيط الأعظم ، بيروت ، المحقق: عبد الحميد هنداوي : دار الكتب العلمية –الطبعة: الأولى.
7. ابن عراق الكناني نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن (ت 963هـ) ، 1399 هـ ، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ، بيروت ، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف , عبد الله محمد الصديق الغماري : دار الكتب العلمية –الطبعة: الأولى.
8. ابن عصفور الاشبيلي علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن , 1980 م ، شرح جمل الزجاجي, جامعة الموصل , ت : صاحب أبو جناح, دار الكتب للطباعة والنشر , ط1.
9. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769 هـ) ، 1400 هـ - 1980، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، القاهرة ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد [ت 1392 هـ]الناشر: دار التراث ، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة: العشرون .
10. ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (ت 395هـ) , 1399هـ - 1979م ، معجم مقاييس اللغة: المحقق: عبد السلام محمد هارون: دار الفكر.

11. ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (ت 395هـ)، 1418هـ-1997م ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر: محمد علي بيضون الطبعة: الطبعة الأولى .
12. ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت 672 هـ) ، 1387 هـ - 1967 م ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، القاهرة، المحقق: محمد كامل بركات ، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر .
13. ابن مالك بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد (ت 686 هـ) ، 1420 هـ - 2000 م ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، المحقق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى.
14. ابن مالك محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672 هـ) ،1410 هـ - 1990 م ، شرح تسهيل الفوائد ، المحقق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون ، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى .
15. ابن منظور محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعى الأفريقى (ت 711هـ) ، 1414 هـ ، لسان العرب ، بيروت ، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة .
16. ابن هشام أبو محمد عبد الله، جمال الدين الأنصاري (ت 761 هـ) ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، مصر ، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد [ت 1392 هـ]الطبعة: الحادية عشرة للمحقق 1383 هـ 1963 م الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر طبع: مطبعة السعادة .
17. ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين (ت 761هـ) ، 1985 ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، دمشق ، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ،الناشر: دار الفكر –الطبعة: السادسة .
18. ابن يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن الصانع (ت 643هـ) ، 1422 هـ - 2001 م ، شرح المفصل للزمخشري ، بيروت – لبنان ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى. أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت 745 هـ) ، 1418 هـ - 1998 م ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، القاهرة: ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى.
19. أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف [ت 754 هـ والصواب (ت 745 هـ) , 1420 هـ - 2000 م ، البحر المحيط (في التفسير) ، بيروت: بعناية: صدقي محمد جميل العطار (جـ 1 و 10) - زهير جعيد (جـ 2 إلى 7) - عرفان العشا حسّونة (جـ 8 إلى 10)الناشر: دار الفكر .
20. أبو علي الفارسيّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الأصل (ت 377هـ) ، 1413 هـ - 1993م ، الحجة للقراء السبعة ، دمشق / بيروت، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاقى الناشر: دار المأمون للتراث - الطبعة: الثانية. أبو علي النحوي ، 2002 م ، المسائل العسكريات في النحو العربي ، عمان – الأردن ، المحقق: د. علي جابر المنصوري (أستاذ النحو العربي ورئيس الدراسات العليا الناشر: (الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع) .
21. الأثري محمد بهجة , 1991 ، نظرات فاحصة , ط1.
22. الأزهري محمد بن أحمد بن الهروي أبو منصور (ت 370هـ) ، 2001م ، تهذيب اللغة ، بيروت، المحقق: محمد عوض مرعب الناشر: دار إحياء التراث العربي –الطبعة: الأولى
23. الأُشْمُوني علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (ت 900هـ) ، 1419هـ- 1998م ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، بيروت- لبنان ، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى .
24. الأنباري كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي (513 - 577 هـ)، 1424 هـ - 2003 م ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين وبحاشيته: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد [ت 1392 هـ]الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى
25. الباقولي علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني (ت نحو 543 هـ) ، 1420 هـ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، القاهرة/بيروت ، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري [ت 1414 هـ], دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت ، الطبعة الرابعة .
26. البستاني عبدالله, معجم البستان : مكتبة لبنان ناشرون , د ت , د ط .

27. البغدادي عبد القادر بن عمر (ت 1093 هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب ، بيروت ، المحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق الناشر: دار المأمون للتراث.
28. البغدادي عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ) ، 1418 هـ - 1997 م ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، القاهرة ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي الطبعة: الرابعة.
29. التهانوي محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي (ت بعد 1158 هـ)، 1996 م ، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، بيروت ، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني الناشر: مكتبة لبنان ناشرون الطبعة: الأولى .
30. التهانوي محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي (ت بعد 1158 هـ) ،1996 م.، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، بيروت ، المؤلف تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروجنقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني الناشر: مكتبة لبنان ناشرون –الطبعة: الأولى
31. ثعلب أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس(ت 291هـ) ، مجالس ثعلب:
32. الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت 816هـ) ، 1403هـ -1983م ، كتاب التعريفات ، بيروت – لبنان، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء , الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى
33. الحلواني محمد خير, الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف , حلب, دار القلم العربي, د ت , د ط
34. الدسوقي محمد بن عرفة ، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ت 792 هـ) [ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني]، بيروت ، المحقق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة العصرية.
35. الرافعي مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر (ت 1356هـ)، تاريخ آداب العرب: دار الكتاب العربي , د , ط , د , ت .
36. الزَّبيدي محمّد مرتضى الحسيني ، 2001 ، ، تاج العروس من جواهر القاموس ، الكويت ،: تحقيق: جماعة من المختصين, وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت.
37. الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (ت 311هـ) ، 1408 هـ - 1988م ، معاني القرآن وإعرابه ، بيروت ، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي الناشر: عالم الكتب ،الطبعة: الأولى .
38. الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (ت 538 هـ) ، 1419 هـ - 1998 م ، أساس البلاغة ، بيروت – لبنان، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى.
39. الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت 538هـ) ، 1993، المفصل في صنعة الإعراب ، بيروت ، المحقق: د. علي بو ملحم الناشر: مكتبة الهلال –الطبعة: الأولى.
40. سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (ت 180هـ) ، 1408 هـ - 1988 م ، الكتاب ، مصر ، المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة .
41. السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ) ، 2008 م ، شرح كتاب سيبويه ، بيروت – لبنان ، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى.
42. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ) ، 1418هـ 1998م ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، بيروت ، ت: فؤاد علي منصور: دار الكتب العلمية –الطبعة: الأولى
43. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ) ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، مصر ، المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية .
44. الشلوي بريكان بن عيضة, المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية : جامعة أم القرى , ط 1 , د , ت .
45. الطويل السيد رزق, 1985, الخلاف بين النحويين : جامعة أم القرى , ط1.
46. العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (المتوفى: 616 هـ) التبيان في إعراب القرآن: المحقق: علي محمد البجاوي [ت 1399 هـ]الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه , د ت , د ط .

47. الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت 207 هـ) ، معاني القرآن ، مصر ، المحقق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار [ت 1385 هـ]- عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة ، الطبعة: الأولى.
48. الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد, المقصور والممدود, لبنان ، ت : ماجد الذهبي, ط2 , د ت .
49. المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس (ت 285هـ) ، المقتضب ، بيروت ، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة ، الناشر: عالم الكتب.
50. المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (المتوفى : 749هـ)، 1428هـ - 2008م ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، مصر ،شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر : دار الفكر العربي الطبعة : الأولى.
51. المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت 749هـ) ، 1413 هـ - 1992 م ، الجنى الداني في حروف المعاني ، بيروت – لبنان ، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل ، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى .
52. مكي بن أبي طالب أبو محمد حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت 437 هـ) ، 1405، مشكل إعراب القرآن ، بيروت ، المحقق: د. حاتم صالح الضامن [ت 1434 هـ]الناشر: مؤسسة الرسالة – الطبعة: الثانية.
53. النَّحَّاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت 338هـ) ، 1421 هـ ، إعراب القرآن، بيروت ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى.